



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
كانون الأول / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
DECEMBER / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤	افتتاحية العدد
٦	التقرير الإقتصادي
٢٤	أبحاث ودراسات
٢٧	أخبار إقتصادية محلية
٢٩	أخبار مصرفية محلية
٣٠	صحافة متخصصة أجنبية



المصارف والمودعون لِسَدِّ الفجوة

بعد إحالة مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع إلى المجلس النيابي، لا بد من تسليط الضوء على ثغرات أساسية في هذا المشروع، خصوصاً المقاربة القائمة على مبدأ واحد ثابت: استخدام المصارف والمودعين، بشكل شبه حصري، كأداة لسد الفجوة المالية، في حين تنتصل الدولة من أي مساهمة فعلية في معالجتها.

من المعلوم أن السيولة التي يُفترض أن يساهم بها مصرف لبنان لا تمثل، في واقع الأمر، سوى أموال المصارف نفسها المودعة لديه كتوظيفات إلزامية، أي أموال المودعين. أما الدولة، وهي الطرف الأساسي المسؤول عن تكوين الفجوة، فلا تقدّم أي مساهمة مادية مباشرة أو ملموسة، ولا تتخذ أي إجراءات جدية لاستعادة الأموال العامة المنهوبة، وهي أساس الفجوة وقد نهبت من أموال المودعين والمصارف.

إن الكلفة الإجمالية للودائع التي تقلّ عن مئة ألف دولار قد تتجاوز ما يتم التداول به، تتحوّلها المصارف بقسمها الأكبر، بشكل مباشر وغير مباشر. وتُضاف إليها أعباء ضخمة ستتحملها خلال السنوات العشرين القادمة نتيجة مشاركتها في سداد السندات. فهل احتسب المعنيون مقدار العبء الذي سيُلقي على المصارف، وكم مصرفاً سيتمكّن من الاستمرار؟ وفي حال لم تتمكّن بعض المصارف من الاستمرار تحت ظروف مماثلة، ماذا سيكون وضع مودعيها؟ كيف يمكن لأيّ قطاع، مهما أبدى من تعاون، أن يتحمّل هذا العبء من دون أي مشاركة من الأطراف المتسببة أساساً بال أزمة؟ أليس في ذلك حكم غير معلن بإعدام القطاع المصرفي؟

إن تحميل المساهمين الحاليين هذه الالتزامات، من دون أي أفق واضح أو ضمانات قانونية مستقبلية، يطرح سؤالاً بديهيّاً: من سيقبل بإعادة رسمة مصرف لبناني جُرد من رأسماله بالكامل ومن ودائع مساهميه، واستردت أرباحه السابقة، كما وكُبّلت أرباحه المستقبلية لعشرين عاماً؟ المطلوب اليوم ليس تصفية القطاع المصرفي، بل إعادة هيكلته، وضمان إمكانيات تسديد الالتزامات التي وضعها على عاتقه المشروع. إن القضاء على القطاع المصرفي بهذا الشكل لا يعني فقط شلّ النظام المالي، بل يؤدي تلقائياً إلى توسيع اقتصاد الكاش، بما يتعارض بشكل صارخ مع التوجّهات الدولية الساعية إلى تعزيز الشفافية ومكافحة التهريب والفساد.



إن إحدى نتائج مشروع القانون إعطاء الأولوية لحملة سندات اليوروبوندرز على حساب المودعين المحليين، وما أدل على ذلك إلا ارتفاع أسعار سندات اليوروبوندرز في الأسواق العالمية فور إقرار القانون في مجلس الوزراء. بأي منطق يتقدم حق الدائن الأجنبي على المودع؟ أليس من الأجدي أن تخصص الدولة للمودعين، وهم في غالبيتهم من اللبنانيين، الدولارات التي ستحولها للدائنين في الخارج؟ إذا لم يكن ذلك من باب أولوية المودع على الدائن، أقله لهدف الإبقاء على العملة الصعبة في الدورة الاقتصادية اللبنانية عوض عن تصديرها للخارج.

وفي نهاية المطاف، إن أصول مصرف لبنان تُقدّر اليوم بما يزيد عن ٨٠ مليار دولار، وهي على الشكل التالي :

- ١١,٩ مليار دولار (احتياطي المصارف)
 - ٧ مليار دولار (أمولاك وشركات)
 - ٤١ مليار دولار (ذهب)
 - ١٦,٥ مليار دولار (مستحقات مثبتة على الدولة)
 - ٥ مليار دولار (سندات يوروبوندرز)
- إن الأرقام أعلاه تبين أن ليست هناك فجوة حقيقية في مصرف لبنان وإن أي محاولة لردم فجوة مالية أكانت مصطنعة أو فعلية، تقع في خاتمة الإثراء غير المشروع للدولة ولمصرف لبنان على حساب المودعين والمصارف.

في الخلاصة،

مقولة أن مقدّرات مصرف لبنان وأمولاك الدولة هي ملك للأجيال القادمة، تتناسى بأن هذه الأجيال لن تأتي من المريخ، بل هي أبناء وبنات الجيل الحالي. فابدأوا بإنصاف الذباء والأهمهات وإلا لن يكون لدينا من أجيال قادمة.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الاقتصادي العام

تشرين الأول 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٩١٤٢ شيكاً بقيمة ١٢٣,٣ مليون دولار أمريكي. وبمقارنة الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ١٢٤٧٠ شيكاً ومقدار ١٨٨٦٠ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٣٩٦٦٠ شيكاً وبقيمة ٥٤١,٢ مليون دولار.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة

في تشرين الأول ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٣٦٤٤ شيكاً بقيمة ٥٥٨٩

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر العشرة الأولى من العامين

2025-2024

2025	2024	
		الشيكات بالليرة
20162	7692	- العدد
32973	14113	- القيمة (مليار ليرة)
1635	1835	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
		الشيكات بالعملات الأجنبية
57085	17425	- العدد
771,2	230,0	- القيمة (مليون دولار)
13510	13202	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٥٠ مليون دولار مقابل ٣٧ مليون دولار و٤٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٩,٢٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٦٨٩٩ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥٨٩٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٦٥٤٨ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٣,٥٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
88	149	298	758	الشيكات بالليرة
52436	68524	54497	30842	- العدد (آلاف)
595864	459893	182876	40689	- القيمة (مليار ليرة)
				- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
10	14	88	642	الشيكات بالعملة الأجنبية
571	1125	3003	8944	- العدد (آلاف)
57100	80357	34125	13931	- القيمة (مليون دولار)
				- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٥,٤٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,١٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٥٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٧٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٢٪)، ثمّ مصر (٦,٧٪)، فتركيا (٦,٦٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٦,١٪).

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٨٢ مليون دولار مقابل ١٨٤٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٥٤ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٢٩٣٧ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٢,١٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢١,٤٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022	
12,1+	12937	11543	11776	12773	الواردات السلعية (مليون دولار)
21,4+	10591	8725	7660	7580	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٥٢ مليون دولار، مقابل ٣٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٣٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٣٦٦ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٩% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت

حصتها ٣٦,٠% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٨%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٠%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٦%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٢,٥% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٢%)، ثم مصر (٤,٦%)، فالولايات المتحدة الأميركية (٤,٥%)، ثم سوريا (٤,٤%).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022
23,9+	2366	1910	1894	2411
19,5+	1246	1043	1083	1218

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آب ٢٠٢٥، تراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٢٣٠ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤٧٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٢٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٠٥٧١ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٩٦٣٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. - في تشرين الأول ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٩٣٤ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ١٨٩٣ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٤٢ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٣٨٢٥ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٥. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ١٥٨٢٩

مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+١٤٥٧٤ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٢٥٥٠ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ١٦٠ مليون دولار في شهر تشرين الأول ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٩٨٥ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٧٥٧ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٨٢٤ ألف متر مربع (م)، مقابل ٧٠٦ آلاف م في الشهر الذي سبق و٣٦٦ ألف م في تشرين الأول ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٤,٨% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
6565	5260	4273	8155

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٤٩٨ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٦٣١١٠ أشخاص وعدد المغادرين ٢٨٠٩٤١ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٠٢ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥٥٧٥ طناً مقابل ١٨٧٩ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ٢٣,٤٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٧٪، وعدد الرحلات بنسبة ٩,٩٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٦,٧٪.

- في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٨٤٠,٣ مليار ليرة مقابل ٢٥١٢,٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٩٤٠,٥ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٣٣,٠٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٥٦ ألف طن في آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٧٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٥٩ ألف طن في آب ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٢٥,٨٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العام 2025-2024

التغير، %	2025	2024
9,9+	46298	42120
45,0		43,7
23,4+	3030671	2455857
43,6		40,1
10,7+	2916640	2634123
44,8		44,1
57,4-	1465	3439
6,7+	57317	53693
25,6		28,5

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٨ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٤٥١٩ طناً والمشحونة ٨٢٧١٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٦٨٩٣ مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٤,١% وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١٩,٣%، في حين تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٥%، وعدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٥,٨%.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٣,٢٣% قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٦,٤٢% قياساً على تشرين الأول ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والاستجمام والتسليّة والثقافة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

بورصة بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٤٦٠٣٦٤٦ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٥٥,٠ مليون دولار مقابل تداول ٢١٣١١٠٨ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٢٩,٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٩١٤٢٩٥ سهماً متداولاً بقيمة ٢٤,٥ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٥٩٩ مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٢٠٩٢٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٢٠٣٩) مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤). وفي تشرين الأول ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٥٠,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ٤٨,٢% فالقطاع الصناعي بنسبة ١,٥%. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر العشرة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٩,٢ ملايين سهم إلى ١٨,٨ مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من ٤١٨,٧ مليون دولار إلى ٢٧٦,٤ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
22.5	533	سويسرا	11.7	1516	الصين
16.1	382	الإمارات العربية المتحدة	8.2	1059	اليونان
4.6	109	مصر	6.7	868	مصر
4.5	107	الولايات المتحدة الأميركية	6.6	848	تركيا
4.4	103	سورية	6.1	790	الإمارات العربية المتحدة
4.1	96	العراق	6.1	788	سويسرا
3.1	74	تركيا	5.7	740	إيطاليا
2.5	58	الأردن	5.2	676	المملكة العربية السعودية
2.2	51	اليونان	3.8	490	الولايات المتحدة الأميركية
2.0	48	قبرص	3.4	442	ألمانيا
1.8	43	قطر	2.4	307	البرازيل
1.7	41	ساحل العاج	2.3	295	فرنسا
1.6	38	إيطاليا	2.1	277	الاتحاد الروسي
1.4	32	كونغو	2.0	259	الهند
1.4	32	البرازيل	1.7	215	اسبانيا
1.3	30	جمهورية كوريا	1.6	211	المملكة المتحدة
24.9	589	دول أخرى	24.4	3156	دول أخرى
100.0	2366	مجموع الصادرات السلعية	100.0	12937	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)	102.1	250.1	352.2
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5	339.4	85.4	424.8
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2	3781.0	43.8	3824.8
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8	1892.7	41.6	1934.3
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)			
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	14574.3	1254.7	15829.0

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م)
تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

المحافظات	ت 24	النسبة (%)	ت 25	النسبة (%)
بيروت	10295	2.81	50389	6.12
جبل لبنان	171437	46.83	309993	37.63
البقاع	53110	14.51	55017	6.68
الشمال (1)	3005	0.82	3563	0.43
الشمال (2)	97688	26.69	205355	24.93
الجنوب	23166	6.33	139148	16.89
النبطية	7367	2.01	60256	7.32
المجموع	366068	100.00	823721	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			البضائع (طن)
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	
ت 24	1186	1186	2372	41312	147746	189058	10	189068	3163	1319	4482
ت 25	2246	2252	4498	263110	280941	544051	202	544253	5575	1879	7454
التغير %	89.4	89.9	89.6	536.9	90.2	187.8	1920.0	187.9	76.3	42.5	66.3

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

التغير %	تشرين الأول 2025	تشرين الأول 2024	
16.4	128	110	عدد البواخر
18.6	474519	399974	البضائع المفرغة (طن)
-7.8	82712	89672	البضائع المشحونة (طن)
19.2	16893	14168	المستوعبات المفرغة
31.4	7192	5474	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت



تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطوّرات في المالية العامة والدين العام
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٥٢٤٣١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ و ٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويُعزى الانخفاض في الشهر العاشر من العام الحالي إلى استحقاق سندات بقيمة ٢١٨٦ مليار ليرة منها ١٢٤٣ مليار من فئة ١٢ سنة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٦٩٢٠ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تمّ التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، في حين تستحقّ سندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في تشرين الأول ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٠٢٤٥

جدول رقم 7 توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,70	2,37	54,32	20,94	12,75	6,30	0,62	أيلول 2025
100,00	2,82	0	55,97	21,12	12,87	6,57	0,65	ت 1 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من
 فئة ١٠ سنوات حوالي ٥٦٪ من مجموع المحفظة، تلتها
 السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,١٪) والسندات من فئة
 ٥ سنوات (حوالي ١٢,٩٪).

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
0		0		0		0	
58002		58255		57403		57022	
21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
20900		18850		15317		15303	
300		305		258		256	
14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
581		571		413		699	
13021		12869		17153		17905	
443		428		625		610	
38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

للقطاع الخاص بالليرة إلى ١٠١٦٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ١٠٣٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

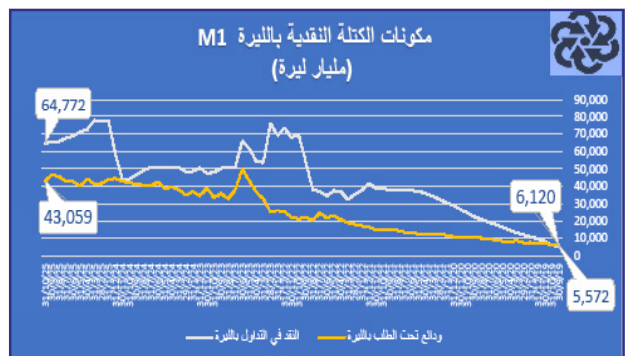
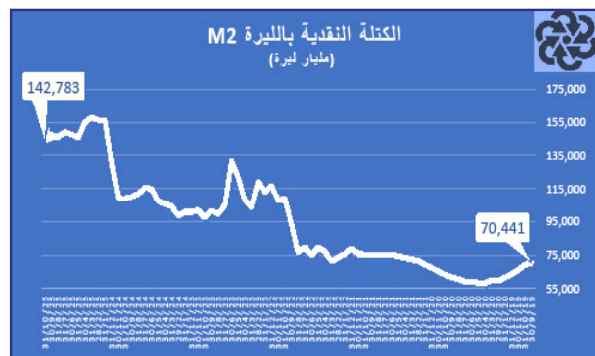


تراجعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٧٨١٥٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٨٢٢١١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. كما تراجعت قليلاً التسليفات الممنوحة من المصارف

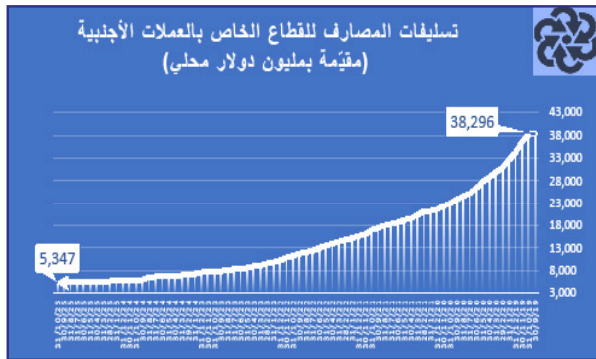


وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت إلى ١٣,٠٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ١٢,٦٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

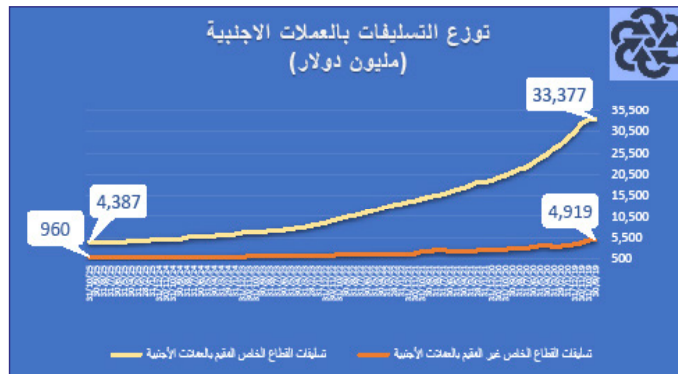
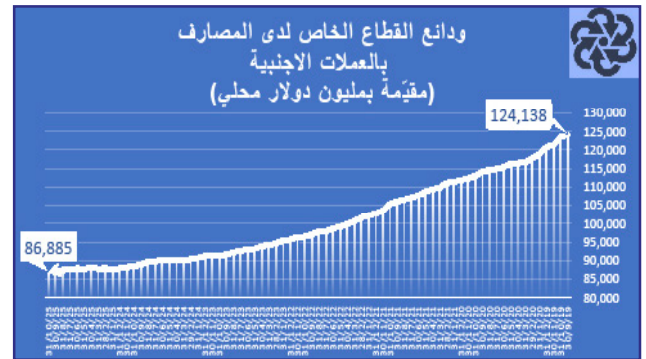
وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٧٥٥٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٧٩٠٥ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تُسجّل منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٥,٣٥ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٥,٢٦ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزعت بين حوالي ٤,٣٩ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٦ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).



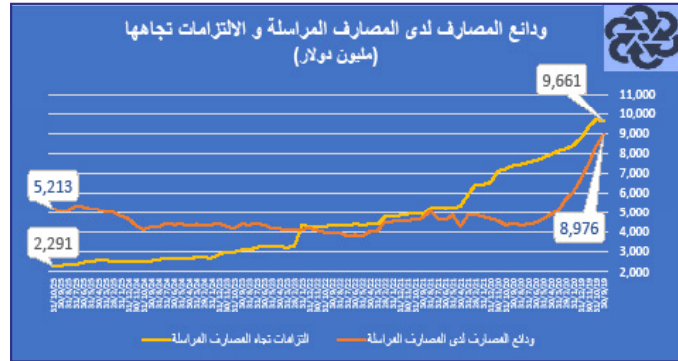
• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية
تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٦,٩ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٥ و٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنها تتضمن ودائع ال-Fresh. من جهتها، ازدادت قليلاً التسليفات الممنوحة من



الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).
• ازدادت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على نحو بسيط إلى ٥,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وبقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة بحيث بلغت ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد ازدادت قليلاً إلى ٦,٢٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٦,٠٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٥.

• بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر



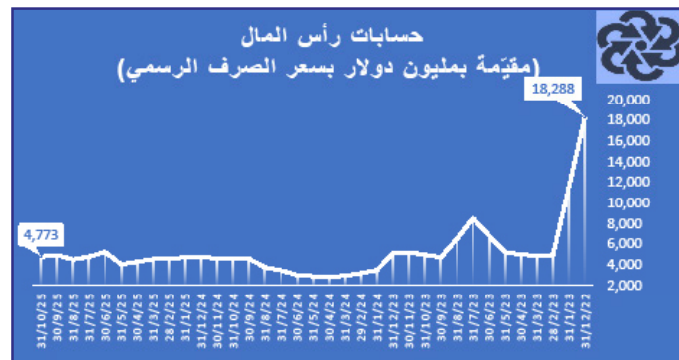
تشيرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٧٨,٨ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية باليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٨,٣ مليار دولار في نهاية



في نهاية أيلول ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

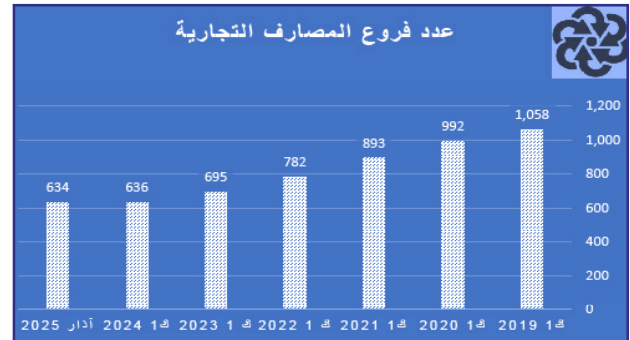
• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٤,٩ مليارات دولار



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• ازدادت القيم الثابتة المادية إلى حوالي ١,٦ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ١,٥ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الأول ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٩١٪ مقابل ٣,١٦٪ في الشهر الذي سبق (٢,٣٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٢٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ١٠,٠٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ (٦,٧٨٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٤٠٪ بالحدّ الأقصى في تشرين الأول ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ١٤,٤٠٪ مقابل ٢٩,٧٧٪ في الشهر الذي سبق و٧٨,٩٧٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، انخفضت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٦٧٪ مقابل ٦,٧٢٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). يعود ذلك إلى استحقاق سندات بفائدة مرتفعة نسبياً. وبقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرّ إذ بلغ ٨٧٦ يوماً (أو ٢,٤١ سنة) في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٣ يوماً (٢,٤٠ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٢ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤). تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاقات في شهر تشرين الأول ٢٠٢٥ بلغت ٢١٨٦ مليار ليرة، لم يقابلها اكتتابات وذلك منذ مطلع العام ٢٠٢٤ بموجب طلب من وزارة المال.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل

جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ت 1 2025	أيلول 2025	ت 1 2024
2,91	3,16	2,34
9,24	10,07	6,78
14,40	29,77	78,97

متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة

متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة

المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار إلى ٤,٢٣٪ في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥,٩٧٪ في الشهر الذي سبق (١,٩٧٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في تشرين الأول ٢٠٢٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,٠٦٪ مقابل ٠,٠٧٪ في الشهر الذي سبق و ٠,٠٣٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤، فيما انخفض متوسط الفائدة على

جدول رقم 10
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ت 1 2025	أيلول 2025	ت 1 2024	
0,06	0,07	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,23	5,97	1,97	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية
في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٤٨,٩ مليار دولار مقابل ٤٧,٠ مليار دولار

جدول رقم 11
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

ت 1 2025	أيلول 2025	ك 1 2024	ت 1 2024	
36946	35171	24102	25622	الذهب
9859	9740	10089	10217	العملات الأجنبية
2135	2137	168	168	الأوراق المالية الأجنبية
48940	47048	34359	36007	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة



الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّنة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 24	ك 24	أيلول 25	ت 25
الموجودات				
الموفورات	7217642	7129571	7062634	7011665
- أوراق نقدية	6094	7180	8681	7447
- ودائع لدى مصرف لبنان	7211549	7122391	7053954	7004218
ديون على القطاع الخاص المقيم	462696	454119	401432	402684
- بالليرات اللبنانية	11867	11433	10205	10024
- بالعملات الأجنبية	450829	442686	391226	392660
ديون على القطاع العام	217764	208357	210107	203762
منها: سندات بالليرة	9266	8778	7905	7557
سندات بالعملات	206577	197756	201165	195197
ديون مختلفة	1921	1823	1037	1008
موجودات خارجية	839518	848956	970902	976252
- قروض على غير المقيمين	80850	77989	80095	86050
- قروض على مصارف غير مقيمة	371657	420027	458481	466603
- موجودات خارجية أخرى	231673	222810	239082	241442
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	82670	56073	72984	63080
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	72667	72057	120261	119077
القيم الثابتة	207728	222551	264788	272022
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	283099	352724	266622	252903
موجودات غير مصنفة	25502	15326	14741	15139
المجموع	9253949	9231604	9191226	9134427
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6106809	6062160	5975544	5934067
- ودائع بالليرة	58871	65177	78221	74430
- ودائع بالعملات الأجنبية	6047939	5996983	5897323	5859637
ودائع القطاع العام	59331	51576	68482	68151
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1877580	1871676	1923778	1920334
- بالليرات اللبنانية	2718	2718	3990	3722
- بالعملات الأجنبية	1874862	1868959	1919788	1916612
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	225881	224295	206245	205042
سندات دين	46508	46234	31039	31051
أموال الخاصة	412833	428536	439618	427204
- أموال خاصة أساسية	380581	394917	407392	394919
- أموال خاصة مساندة	32251	33619	32226	32285
مطلوبات غير مصنفة	525007	547127	546519	548577
المجموع	9253949	9231604	9191226	9134427

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 24	ك 24	أيلول 25	ت 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3207570	3060111	4019570	4189038
- ذهب	2293133	2157141	3147802	3306650
(مقيم بملايين د.أ)	(25622)	(24102)	(35171)	(36946)
- عملات أجنبية*	914437	902970	871768	882389
(مقيمة بملايين د.أ)	(10217)	(10089)	(9740)	(9859)
ديون على القطاع الخاص	290	264	360	345
سلفات للمصارف التجارية	37090	38575	38302	39439
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1068	1065	962	959
سلفات للقطاع العام	1486886	1486943	1486858	1486886
فروقات القطع	2930669	3020901	1971297	1797556
محفظة الأوراق المالية	562955	560023	729835	727741
القيم الثابتة	562	540	851	815
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	170099	136633	183202	187804
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	21426	13674	29329	31086
موجودات غير مصنفة	8418614	8318729	8460565	8461669
المجموع	8418614	8318729	8460565	8461669
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	50718	65564	74557	72883
ودائع المصارف التجارية	7483370	7415818	7329961	7285678
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	75359	65533	63465	68323
ودائع القطاع الخاص	6691	4787	4402	4155
التزامات تجاه القطاع العام	525077	533827	719552	758119
التزامات خارجية	162414	164400	165072	164930
(مقيمة بملايين د.أ)	(1815)	(1837)	(1844)	(1843)
الأموال الخاصة	64347	62219	62420	62420
مطلوبات غير مصنفة	50638	6580	41136	45160
المجموع	8418614	8318729	8460565	8461669

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 24	ك 24	أيلول 25	ت 25
الكتلة النقدية M1	86581	102718	112301	107831
- النقد في التداول	44356	58077	65390	64772
- ودائع تحت الطلب بالليرة	42225	44641	46910	43059
الكتلة شبه النقدية	6113153	6062923	5965445	5929862
- ودائع أخرى بالليرة	22447	28268	35054	34952
- ودائع بالعملة الأجنبية	6090706	6034655	5930390	5894910
سندات دين	33083	32809	31039	31051
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	109028	130986	147355	142783
- بالليرات والعملة M3	6232818	6198450	6108784	6068744
- إجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6244843	6208708	6113900	6073779
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	1785061	1626243	2868035	3041274
- الموجودات بالذهب	2293133	2157141	3147802	3306650
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(508072)	(530898)	(279766)	(265376)
وضعية القطاع العام المدينة	4514688	4594527	3337961	3117753
- ديون صافية على القطاع العام	1584019	1573625	1366664	1320197
- فروقات القطع	2930669	3020901	1971297	1797556
ديون على القطاع الخاص	552237	542272	490262	491034
- بالليرات اللبنانية	13006	13834	11026	10822
- بالعملة الأجنبية	539231	528438	479235	480213
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(619168)	(564592)	(587474)	(581316)
المجموع	6232818	6198450	6108784	6068744

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
تشرين الأول 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	111180.12	113377.25	112141.19	111568.19
الجنيه الاسترليني	117576.15	120726.55	119525.69	117576.15
الين الياباني	580.42	610.21	591.13	580.42
الدولار الكندي	63583.40	64231.38	63947.59	63892.06
الدولار الاسترالي	57700.65	59186.35	58554.40	58541.95
اليورو	103426.20	105171.45	104153.10	103533.60

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أيلول 25				تشرين الأول 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقال
الجنيه الاسترليني	1.34	1.36	1.35	1.34	1.31	1.35	1.34	1.31
الين الياباني	146.48	149.78	147.90	148.01	147.08	154.20	151.41	154.20
الفرنك السويسري	0.79	0.81	0.80	0.80	0.79	0.81	0.80	0.80
اليورو	1.16	1.18	1.17	1.17	1.16	1.18	1.16	1.16
أونصة الذهب	3476.28	3858.53	3667.58	3858.53	3856.37	4356.50	4058.07	4002.71

المصدر : Bloomberg.com



الحسابات القومية حتى العام ٢٠٢٣

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

الإجمالي بلغ ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢١,٤ مليار في العام ٢٠٢٢ و ٢٠,١ مليار دولار في العام ٢٠٢١. مع الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام ٢٠٢٣ يمثل فقط ٥٩٪ من مستواه في العام ٢٠١٩ حيث بلغ ٥٣,٣ مليار دولار.

أرقام الناتج المحلي حسب CAS حتى العام ٢٠٢٣
نشرت إدارة الإحصاء المركزي الحسابات القومية حتى العائدة للسنوات السابقة. وقدّرت معدل النمو الحقيقي بـ ٠,٥٪ للعام ٢٠٢٣ و ١,٨٪ للعام ٢٠٢٢ مقابل ٢,١٪ في العام ٢٠٢١. وبالأرقام المقيّمة بالدولار الأمريكي حسب سعر الصرف الذي احتسبته الإدارة، يكون الناتج المحلي

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم

2023	2022	2021	2020	
2760645	651204	254763	91670	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ليرة)
31,6	21,4	20,1	23,9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
+0,5	+1,8	+2,1	-26,8	معدل النمو الحقيقي (%)
221,3	171,2	154,8	202,9	متوسط معدل التضخم السنوي (%)
321,7	151,4	171,8	56,0	تغيّر معامل الانكماش الضمني (Implied deflator) (%)
87472,3	30473,5	12647,0	3843,5	سعر الصرف ل.ل/دولار

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

قانون موازنة العام ٢٠٢٦، فتشير إلى نمو حقيقي للاقتصاد بنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٦. وتقدّر الوزارة الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٢,٨ مليار دولار في العام ٢٠٢٥ و ٣٦,١ مليار دولار في العام ٢٠٢٦. بالعودة إلى منشور إدارة الإحصاء المركزي، فإن تقديرات الحسابات القومية من العام ٢٠٢٠ ولغاية العام ٢٠٢٣ تعكس تأثير الارتفاع السريع للأسعار. كما أن التقديرات للسنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ تأخذ في الاعتبار دعماً ضريبياً صافياً implicit net subsidy ناتجاً عن وجود عدة أسعار صرف مدعومة. وقد أدّى تعدّد الأسعار إلى وجود فجوة كبيرة بين السعر الذي تُحتسب به بعض العمليات والسعر الحقيقي في السوق. هذا الفرق الكبير في السعر هو الدعم الضمني الذي تحمّله الاقتصاد. وقد تم تحويل

آخر أرقام الناتج والنمو حسب مصادر أخرى

أما تقديرات صندوق النقد الدولي فتفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٣,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢٤,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٢، وبأن معدل النمو الحقيقي تراجع بنسبة ٠,٧٪ في العام ٢٠٢٣ مقابل ارتفاعه بنسبة ١٪ في العام ٢٠٢٢. وقدّرت الصندوق الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٤ بـ ٢٨,٣ مليار دولار مع تراجع النمو الحقيقي بمعدل ٧,٥٪.

وعن التقديرات للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، يتوقّع البنك الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في لبنان نمواً حقيقياً بمعدل ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٤٪ في العام ٢٠٢٦ بعدما تراجع بنسبة ٧,١٪ في العام ٢٠٢٤ و ٠,٢٪ في العام ٢٠٢٣. أما تقديرات وزارة المالية اللبنانية في فذلكة مشروع

GNDI و GNI

كما نشرت إدارة الإحصاء المركزي الدخل القومي الإجمالي GNI (٣١,٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٣)، وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي GDP يُضاف إليه صافي المداخيل الأولية (مثل الفوائد والأرباح) من الخارج ناقص المدفوعات المماثلة إلى الخارج. ونشرت أيضاً أرقام الدخل القومي المتاح الإجمالي GNDI (٣٧,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣)، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي تضاف إليه التحويلات الجارية من الخارج، وتطرح منه التحويلات المُرسلة إلى الخارج. ويمثل الدخل الفعلي المتاح للاستهلاك والادّخار.

توزّع الناتج المحلي الإجمالي:

بحسب طريقة الإنفاق Expenditure Approach.

يبيّن توزّع الناتج المحلي بالأسعار الجارية، أن الاستهلاك الخاص كان المحرك الرئيسي للناتج في العام ٢٠٢٣، في حين أن صافي الصادرات ساهم بشكل سلبي في الناتج.

متوسط سعر الصرف المرجّح مقابل الدولار الأميركي على أساس سنوي ومن ثم استخدامه في حساب الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالدولار الأميركي للسنوات المذكورة. وحددت إدارة الإحصاء المركزي سعر الصرف الموحد/المرجّح بـ ٣٨٤٥,٥ ليرة للدولار في العام ٢٠٢٠ و١٢٦٤٧ ليرة في العام ٢٠٢١ و٣٠٤٧٣,٥ ليرة في العام ٢٠٢٢. نشير إلى أن متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي ارتفع بنسبة ٢٢١,٣٪ في العام ٢٠٢٣ مقابل ١٧١,٢٪ في العام ٢٠٢٢ و١٥٤,٨٪ في العام ٢٠٢١.

القطاع غير الرسمي

على صعيد آخر وكما في العديد من الدول، يتم تنفيذ بعض الأنشطة من خلال القطاع غير الرسمي في لبنان، وهي أنشطة اقتصادية يصعب قياسها بشكل دوري، إن لم يكن من المستحيل قياسها بدقة. وقد تمّ تقديرها بحوالي ٣٠٪ من الناتج المُسجّل، علماً أنه وبحكم طبيعة هذه الأنشطة، يبقى مستوى التقدير غير مؤكّد.

توزّع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

النسبة (%)	مليار دولار أمريكي	
110	34,7	الاستهلاك الخاص
4	1,3	الاستهلاك العام
17	5,4	الاستثمار الخاص
8	2,4	الاستثمار العام
-39	-12,3	صافي الصادرات
100	31,6	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

بحسب النشاط الاقتصادي

ليحلّ بعد ذلك قطاع التجارة والنقل (١٦,٧٪)، ثم قطاع التعدين والصناعة التحويلية (١٤,٩٪) فالخدمات الشخصية وخدمات الأعمال.

يبيّن توزّع الناتج المحلي بالأسعار الجارية أن القطاع العقاري ساهم بالحصة الأكبر (٢٢,١٪) في العام ٢٠٢٣،

توزّع الناتج المحلي بالأسعار الجارية على النشاط الاقتصادي العام ٢٠٢٣ - بالنسبة المئوية %

الضرائب على المنتجات	ناقص الدعم	الزراعة والصناعة	التعدين والصناعة	البناء والنقل	التجارة والخدمات	الفنادق والمطاعم	المعلومات والالاتصالات	الخدمات المالية	القطاع العقاري	خدمات الأعمال	الخدمات الشخصية	الإدارة العامة التعليم والصحة
8.7	- 0.1	3.0	14.9	3.4	16.7	2.8	1.3	2.1	22.1	10.4	10.9	3.9

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الإحصاء المركزي ترى أنه في أوقات الأزمات، من الأفضل اعتماد مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومكوناته بأسعار ثابتة، أي بعد إزالة تأثير التضخم، لأنها تعطي صورة أوضح عن التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وتظهر مستواه الحقيقي مقارنة بسنة الأساس.

فمع اعتماد ٢٠١٩ السنة الأساس (أي أن المؤشر = ١٠٠)، يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض كثيراً في العام ٢٠٢٠، بحيث بلغ المؤشر ٧٣، ثم بدأ التعافي تدريجياً ليصل

المؤشر إلى ٧٦ في العام ٢٠٢٣. وتضرّر استهلاك الأسر أكثر من استهلاك الحكومة، حيث لم يستعد مستواه في العام ٢٠١٩. أما تكوين رأس المال أو الاستثمار فبدأ بالتعافي بعد العام ٢٠٢١ وتجاوز مستواه للعام ٢٠١٩. وفيما لم تتعاف الصادرات بالكامل بعد الأزمة، بدأت الواردات ترتفع تدريجياً.

وتظهر مؤشرات النشاط الاقتصادي حسب القطاع أن بعض الأنشطة مثل الزراعة والقطاع العقاري تحسّنت أكثر من مستوياتها في العام ٢٠١٩، بينما لم تتعاف قطاعات أخرى مثل الفنادق والخدمات المالية.



وكالة موديز وتصنيف لبنان

في تقريرها الحديث تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٢٥، أبقى وكالة موديز للتصنيف الائتماني على تصنيف لبنان السيادي عند مستوى «C» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو التصنيف الأدنى الذي يعكس استمرار الأزمة العميقة والخسائر الكبيرة المتوقعة لحاملي السندات، ولكن النظرة المستقرة تشير إلى عدم توقع تغيير في التصنيف في المدى القريب بانتظار تنفيذ إصلاحات جوهرية. ويعكس التصنيف عمق الأزمة الإقتصادية والمالية والاجتماعية، واستمرار الحاجة لإعادة هيكلة الديون، بالإضافة للمخاطر الجيوسياسية.

يعكس هذا التصنيف تخلفاً عن السداد مع ترجيح بأن تتجاوز خسائر حاملي سندات اليوروبندز عن ٦٥٪. ولفت التقرير إلى تقدم في بعض الإصلاحات النقدية والمالية (وقف تمويل المصرف المركزي للخرينة، توحيد أسعار الصرف).. وعن التحديات لا تزال هناك عقبات كبيرة، خاصة في الحوكمة والشفافية، مما يعيق الحصول على الدعم الخارجي المطلوب.

مذكرة تفاهم بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية

تم توقيع مذكرة تفاهم بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية، لتلبية احتياجات لبنان من الغاز الطبيعي المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية. من أهداف الاتفاقية نقل قطاع الطاقة تدريجياً من استعمال الفئول إلى استعمال الغاز الطبيعي لأسباب عدّة: الغاز الطبيعي أرخص ولا يضر بيئياً كالفئول، ويجنب مناقصات الفئول. ومن خلال هذه الاتفاقية يكون هناك تنوع في مصادر الغاز الطبيعي. وتعمل وزارة الطاقة مع الدول الخليجية أو عبر IFC على إنشاء محطات جديدة تعمل على الغاز، وعلى إنشاء محطة تغويز والتزود بالغاز الطبيعي. إن استراتيجية لبنان هي أولاً الانتقال لاستعمال الغاز الطبيعي، وثانياً تنوع مصادر الغاز براً أو عبر البحر.

مؤشر مديري المشتريات للبنان في كانون الأول ٢٠٢٥

أنهت شركات القطاع الخاص اللبناني العام ٢٠٢٥ بتسجيل

نمو في النشاط التجاري للشهر الخامس على التوالي، بحسب ما أظهرت نتائج مؤشر مديري المشتريات للبنان BLOM PMI لشهر كانون الأول ٢٠٢٥. وقد بلغ هذا المؤشر ٥١,٢ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٥ متراجعاً بشكل طفيف قياساً على الشهر الذي سبق، ولكنه أقفل على مستوى أعلى من ٥٠ نقطة، في إشارة إلى بعض النمو.

وفي أبرز النتائج الرئيسية خلال الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥، فقد سجّلت الطلبات الجديدة نمواً، وارتفعت كمية الأعمال الجديدة التي استلمتها شركات القطاع الخاص اللبناني للشهر الخامس على التوالي. ويعود ارتفاع المبيعات إلى العملاء المحليين حيث سجّلت المبيعات الجديدة من العملاء الدوليين انخفاضاً طفيفاً في كانون الأول ٢٠٢٥.

وعملت شركات القطاع الخاص على زيادة كمية الإنتاج خلال الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥ من أجل إنجاز الطلبات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل نمو كمية الإنتاج بدرجة طفيفة. ورغم ذلك، كان معدل نمو مستوى الإنتاج أدنى من معدل نمو الأعمال الجديدة، ما أدى إلى تراكم الأعمال غير المنجزة مجدداً. وكان الارتفاع في الأعمال غير المنجزة الأسرع منذ ثلاثة أشهر.

وطلبت شركات القطاع الخاص اللبناني مشتريات إضافية في كانون الأول ٢٠٢٥ من أجل مواكبة الارتفاع في مستوى الطلبات الجديدة. وكان الارتفاع في الأنشطة الشرائية الخامس في عدة أشهر ولكنه كان طفيفاً بوجه عام. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى تأخيرات بسيطة في استلام المواد من الموردين. ورغم ذلك، رفعت شركات القطاع الخاص اللبناني مخزونها من المشتريات بمعدل كان الأدنى منذ آب ٢٠٢٥.

مؤتمر «بيروت ١» يعيد لبنان إلى خارطة الاستثمار

في خطوة تحمل مؤشرات تحوّل اقتصادي وسياسي مهم للبنان، احتضنت الواجهة البحرية للعاصمة بيروت، مؤتمر «بيروت ١» الإستثماري، بمشاركة وفود رفيعة من دول عربية وخليجية وغربية، وحضور لاف لرئيس الجمهورية جوزف عون الذي افتتح أعمال المؤتمر مؤكداً أن لبنان يدخل مرحلة جديدة عنوانها الثقة والشراكة والفرص.

توقيع ٥ اتفاقيات مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم

القروض والشراكة بين العام والخاص

تمّ في السراي الحكومي توقيع خمس إتفاقيات بين لبنان ومؤسسة التمويل الدولية، شملت تمويل القروض الصغيرة، والإستشارات ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى دعم قطاع الكيماويات.

٤ من الإتفاقيات الموقعة هي إستثمارات مباشرة تتعلّق بتمويل القروض الصغيرة ووحدة إستشارية مع وزارة الطاقة. وأهمية هذه الإتفاقيات، تكمن في أنها أتت مباشرة بعد مؤتمر «بيروت واحد».

تمويل القروض الصغيرة (Microfinance): بقيمة إجمالية تصل إلى ٨٠ مليون دولار.

إستثمار مباشر لشركة Matalek: بقيمة ٣٠ مليون دولار، وهي شركة متخصصة في إنتاج أدوات كهربائية للتصدير الدولي.

إستثمار مباشر لشركة «ميدكو» كيميائية إقليمية: بقيمة ٤٠ مليون دولار، تعمل على التصنيع في لبنان وخارجه التصدير الإقليمي ولها تصنيف مميز في لبنان.

كما تمّ التوقيع على إتفاقية خامسة إستشارية مع وزارة الطاقة لدراسة مشروع تحويل الغاز إلى طاقة في محطة دير عمار، بدعم من IFC. تهدف هذه الإتفاقية إلى تقييم الإمكانات الإستثمارية وتقديم الإستشارات المتخصصة خلال المرحلة المقبلة.

ويأتي انعقاد المؤتمر في توقيت حسّاس تمرّ فيه البلاد بوحدة من أعقد أزماتها منذ عقود، بعد الإنهيار المالي الذي بدأ عام ٢٠١٩، وما خلّفته الحرب الإسرائيلية على لبنان العام الماضي من أعباء إقتصادية وإنسانية وإعمارية. غير أنّ الحشد الدولي والعربي الذي سجّله المؤتمر حرّك مشهداً بدا راكداً، مقدّماً إشارة أولى إلى إمكانية إعادة لبنان إلى خارطة الإستثمار من جديد.

أشار وزير الإقتصاد عامر البساط ان كل قطاعات لبنان لديها قابلية للانتاج، وهناك خطة طموحة لتحقيق أهداف إقتصادية وتنمية للبنان بحلول العام ٢٠٣٥، مع رؤية واضحة للإستثمار والإصلاح مؤلفة من ٣ اقسام :

١- أهداف طموحة ولكن قابلة للتحقيق، ومنها مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي خلال ٧ إلى ١٠ سنوات (من ٣١ مليار في ٢٠٢٥ إلى ٧٨,٢ مليار في ٢٠٣٥)، وزيادة الصادرات من ٤,٣ إلى ٣٠ مليار، كما رفع الإستثمار والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وذكر بان الحاجات الإستثمارية لعشر سنوات تقدّر بـ ٧٤ مليار، منها جزء عام وآخر خاص.

٢- خطة إستثمار رأسمالي مبدئي بين العام والخاص (PPP) تقديره (٨ مليار)، يشمل : - الطاقة والأشغال والنقل والنفائيات الصلبة.



تطبيقه عدة محافظ بعملات مختلفة، مرتبطة ببطاقة رقمية أو فعلية واحدة. فبات بإمكان العملاء فتح محافظ متعددة على تطبيق BO2 بالإضافة الى الدولار الأميركي باليورو، الجنيه الإسترليني، الدولار الكندي، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي واليرة اللبنانية، مع إمكانية تحويل العملات فوراً وبأسعار تفضيلية آنية، والدفع في الخارج أو التسوق عبر الإنترنت بأي من هذه العملات بسهولة تامة، من دون أي رسوم على العمليات العابرة للحدود أو هوامش صرف إضافية. ويقوم تطبيق BO2، تلقائياً بتحديد عملة العملية وخصم المبلغ من المحفظة المعنية. وفي حال عدم كفاية الرصيد، تعمل خاصية التحويل التلقائي على نقل المبلغ المطلوب فوراً من محفظة الدولار الأميركي، بما يضمن استمرارية عمليات الدفع دون انقطاع.

اتفاقية بين وزارة المالية وعدد من المصارف

تمّ في وزارة المالية، توقيع إتفاقية تعاون بين الوزارة وعدد من المصارف الخاصة تقضي بإستخدام بطاقات الائتمان المصرفي P.O.S التي تتيح لحاملها دفع المبالغ المتوجبة على المكلفين منهم عبر صناديق مديرية الخزينة في مختلف الدوائر الحكومية. المصارف الموقعة هي: بنك لبنان والمهجر، الإعتماد اللبناني، فرنسبنك، Société Générale، اللبناني الفرنسي، بنك ميد بالإضافة إلى Areeba. وتأتي هذه الخطوة كواحدة من الإجراءات الإصلاحية التي تعمل عليها وزارة المالية للحدّ من الإقتصاد النقدي Cash Economy.

استحواذ فرنسبنك على ٨٪ من أسهم مصرف BLC

أعلن بنك BLC ش.م.ل. أنه بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٢٥ قام بتنفيذ عملية تضمنت نقل ١٧١٠٠٠٠٠ سهم خزينة من محفظته الخاصة إلى بنك فرنسبنك ش.م.ل. بسعر ٠,٩٣ دولار أميركي للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية قدرها ١٥٩٠٣٠٠٠ دولار أميركي.

تمثل هذه العملية نسبة ٨٪ من رأس مال بنك BLC ش.م.ل. وتأتي في إطار إعادة هيكلة داخلية، علماً أن فرنسبنك ش.م.ل. هو المساهم الرئيسي في بنك BLC ش.م.ل.

وبعد إتمام هذه العملية، ارتفعت نسبة ملكية فرنسبنك ش.م.ل. في رأسمال بنك BLC ش.م.ل. إلى ٩٦,١٤٪ مقارنة بنسبة ٨٨,١٤٪ سابقاً.

زيادة رأس مال مصرف الإسكان

أعلن رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب موافقة مجلس الوزراء، على رفع رأس مال مصرف الإسكان من ١٠٠ مليار ليرة إلى ١٥٠ ملياراً، في خطوة لافتة تعكس أملاً لدى جيل الشباب، في ظل تفاقم غياب القروض المصرفية التجارية. وأثنى حبيب على هذه الخطوة، معتبراً أنها علامة ثقة كبيرة من قبل الحكومة اللبنانية بمصرف الإسكان، ومبادرة دفع وتشجيع لإنجازاته التي حققها ولا يزال خلال السنوات الأخيرة وحتى اليوم.

BO2 يطلق عدة محافظ بعملات مختلفة

أطلق BO2 البنك الرقمي اللبناني من بنك بيلوس على



عدم اليقين العالمي

يسبب اضطرابات في سوق العمل لكنه قد يرفع الإنتاجية. وستنعكس أسعار الأسهم لكبرى الشركات التكنولوجية على الاستقرار المالي حسب سرعة تحقق مكاسب الإنتاجية. ونظراً لتراجع القدرة على التوصل إلى اتفاقات عالمية واسعة، سيتزايد التركيز على الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، في وقت تراجعت فيه الثقة بالمؤسسات ويحتاج ترميمها إلى جهود كبيرة.

الواضح أن خيارات الدول ستحدّد الصورة التي ستنشأ. وعليها اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية :

١. تعزيز الأساسيات الاقتصادية: خفض الديون وإعادة بناء الحيز المالي لمواجهة الأزمة القادمة. في بعض الحالات، يكون تصحيح الموازنة تدريجياً مع التشدد في دعم النمو وحماية أولويات الإنفاق. على المصارف المركزية دوزنة السياسة النقدية لتوازن بين الأسعار والاستقرار ومخاطر النمو. وحماية المؤسسات الاقتصادية والمالية ضرورة لتحفيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والمحافظة على الدعم العام.

٢. تقليص الاختلالات الخارجية الكبيرة عبر تعديلات اقتصادية داخلية. وعلى الدول ذات المدخرات المرتفعة زيادة الطلب المحلي، فيما يُطلب من الدول الأخرى تقليص الاختلال الخارجي والسعي الحثيث للضبط المالي.

٣. زيادة النمو على المدى الطويل عبر إصلاحات تدعم الابتكار وزيادة الأعمال والاستفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مع المحافظة على التجارة كمحرك للنمو. وفي النهاية، رغم غموض الطريق، يمكن مشاهدة سيناريو إيجابي حيث يتسارع الاقتصاد العالمي، مدار بالذكاء الاصطناعي وتعزيز الإنتاجية، وتنتهي الصراعات، ويظهر توازن النظام التجاري العالمي—شرط اتباع سياسات حكيمة تعزز الاستقرار وتوفّر فرصاً عالمية.

أظهر الاقتصاد العالمي قدرة أكبر على الصمود مما كان متوقعاً، إذ تم تجنب اندلاع حرب تجارية شاملة وحدوث ركود عالمي، كما تكيّفت الشركات مع اضطرابات التجارة واستفاد العديد من الدول، خصوصاً في الأسواق الناشئة، من إصلاحات سابقة ساعدتها على مواجهة البيئة الاقتصادية المتغيرة. مع ذلك، تبقى الآفاق الاقتصادية ضعيفة ومشحونة بعدم اليقين. إنه واقع جديد يواجه صانعي السياسات والشركات والمستهلكين بحسب مؤشر عدم اليقين الذي طوّره خبراء في صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن تقلّبات الأسواق تبدو منخفضة نسبياً، غير أن الضبابية في السياسات، التي تتنوّع أسبابها، بلغت مستوى قياسياً.

فالنظام التجاري العالمي الجديد لم يستقرّ بعد، والمفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين مستمرة. فيما تسعى دول أخرى لإقامة تحالفات جديدة. في الوقت ذاته، لا تزال الاختلالات الداخلية التي تؤثر على موازين التجارة قائمة، وأسباب عدم اليقين تتسارع. فالتحالفات الجيوسياسية تتفكك، والنزاعات العسكرية مستمرة. وتتصاعد الاضطرابات الاجتماعية مع تزايد مطالب الشعوب بمزيد من الفرص والمحاسبة. كما أن ضعف النمو الاقتصادي المترافق مع ارتفاع الدين العام يطرح أسئلة حول استدامة المالية العامة ويحدّ من قدرة الحكومات على مواجهة الضغوط الاجتماعية وسط زيادة الضغوط على الإنفاق للاستجابة للتطورات الديموغرافية والحاجات الدفاعية.

ويشهد النظام المالي العالمي تحولات عميقة مع صعود أشكال مالية جديدة مثل العملات المستقرة، وتزايد دور المؤسسات المالية غير المصرفية. كل ذلك يحدث بالتوازي مع شيخوخة السكان في العديد من البلدان، وتدهور بيئي متصاعد وتطور تكنولوجي سريع.

إن الصورة مخيفة ولكنها واضحة. ففي الدول المتقدمة سيتأثر النمو بمزيج من التطورات الديموغرافية وسياسات الهجرة المتشدّدة، ما يزيد الضغوط على المالية العامة. كما أن الذكاء الاصطناعي سيتعمّق أكثر في الاقتصاد، الأمر الذي

المراجع: الطبعة الإلكترونية لمجلة The Economist، 12 تشرين الثاني 2025.



السعر الخفي للبيانات

المستهلك سلعة أو خدمة، وفي الوقت نفسه يبيع بياناته. السعر الظاهر—المبلغ الذي ينتقل من يد إلى أخرى—هو في الحقيقة السعر الصافي لهاتين الصفقتين. تحصل الشركات على الإيرادات والبيانات؛ ويحصل المستهلكون على المنتجات والراحة.

تكمّن المشكلة أنّه كمستهلكين لا نعرف ما هو السعر، أو الخصم، الذي حصلنا عليه مقابل بياناتنا. وهذا يجعل من المستحيل معرفة ما إذا كنا حصلنا على مقابل كافٍ. فعادة لا يملك المستهلك خيار شراء سلعة دون بيع بياناته. إن اشتراط إجراء صفقتين في الوقت نفسه—في هذه الحالة بيع البيانات وشراء المنتج—هو ما يسميه الاقتصاديون «الدمج» أو «التجميع» (Bundling). ومن خلال إخفاء سعر البيانات، يضمن الدمج أن يحصل العملاء على أقل مما يستحقون. تخيل أنك وصلت إلى بلد أجنبي بعملة مختلفة. عند وصولك، تدفع ما يعادل ١٨ دولاراً لقاء وجبة غداء يجب أن تكلف ٣ دولارات فقط. بعد بضعة أيام، تتعلم متى تساو، ومتى تغادر، وما هو السعر العادل. في الاقتصاد الرقمي، نحن دائماً ذلك السائح في يومه الأول. نبيع بياناتنا كلما تصفحنا أو اشترينا. ولكن لأن الصفقة مدمجة، فإننا لا نرى السعر أبداً. ولا يمكننا التعلم من التجربة. لكن بفضل القوانين التي تلزم الشركات بفصل المعاملات، سيتحول المستهلكون من سياح ساذجين إلى موردين أذكياء للبيانات، يطالبون بنصيبهم من مكاسب اقتصاد البيانات.

ويكمن التحدي أمام الاقتصاديين وصناع السياسات في تحويل البيانات-أصول غير مرئية—إلى شيء يمكننا حسابه وحصره وتسعيره. وقد بدأ الاقتصاديون ببناء مجموعة أدوات لقياس البيانات. كل منهج يقدم تصوراً مختلفاً لـ«القيمة»، ويمكن تطبيقه في ظروف مختلفة. وتبرز في ما يلي المناهج الخمسة.

أولاً: منهج أسعار السوق

بعض البيانات تُباع في أسواق مفتوحة، على منصات مثل Snowflake أو Datarade، حيث تباع وتشتري مجموعات

يمكن أن يؤدي كشف السعر الحقيقي للبيانات إلى تحويل المستخدمين غير الفعّالين إلى موردين نشطين يطالبون بقيمة عادلة. فالبيانات هي الوقود الذي يغذي خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي رفعت أسواق الأسهم إلى مستويات قياسية استناداً إلى الوعد بتحويل الاقتصادات. ولكن كيف نحدد قيمة البيانات؟ فالبيانات ليست مُستخرجة من باطن الأرض ولا مُصنّعة في المصانع. بل تتراكم دون أن نراها كنتيجة جانبية للحياة الحديثة: كل عملية بحث، وكل نقرة، أو حتى نزهة صباحية وهاتفك في جيبك تخلف معلومات يمكن لشخص ما، في مكان ما، أن يستفيد منها. عندما يكون للسلعة سعر غير قابل للرصد—مثل بعض الخدمات الحكومية—فعادة ما نقيّمها بناءً على كلفتها. لكن البيانات لا تملك كلفة واضحة. فعندما يسجل متجر مبيعاته أو عندما يحدد تطبيق الخرائط موقعك، فذلك يُعدّ إنتاجاً للبيانات. صحيح أن الشركات تنفق بسخاء لمعالجة البيانات وتحليلها وتحويلها؛ فهي توظف جيوشاً من علماء البيانات وتستثمر في بنى تحتية للحوسبة لاستخراج الأنماط من الضوضاء. لكن البيانات الخام (raw data) الأساسية تشبه عوادم محركنا الاقتصادي. فكيف نقيم شيئاً يظهر تلقائياً؟

الحقيقة أن البيانات ليست مجانية. فنحن جميعاً منتجو بيانات نتقاضى مبالغ مقابل إنتاجنا هذا، حتى لو لم ندرك ذلك. وعندما نفهم أن البيانات تُنتج من خلال المعاملات، يظهر منطق اقتصادي أعمق: فإذا كانت الشركة الساعية لتعظيم أرباحها تقدر البيانات التي تحصل عليها من العملاء، فسيكون لديها حافز لتشجيع مزيد من المعاملات، لزيادة البيانات. ويشترى العملاء أكثر عندما يدفعون أقل. وبالتالي، فإن الشركات التي لا تقدّم خصومات ستري زبائنها يتجهون إلى المنافسين. لذلك يجب على الشركات التي تسعى لزيادة أرباحها أن تقدّم الخصومات على سلعتها وخدماتها، ليس بدافع العدل، بل لزيادة المبيعات وإنتاج المزيد من البيانات. معظم الاقتصاد اليوم يعمل بموجب هذه الصفقة الخفية. فكل عملية شراء رقمية، وكل تحميل لتطبيق، وكل نقرة هي صفقة مزدوجة: يشتري

بالمشتريات، أو مدى دقة الشركات في تخزين السلع التي ستحقق مبيعات جيدة. يشير الارتباط العالي إلى بيانات ذات قيمة. يقيس هذا المنهج البيانات من خلال بصمتها السلوكية.

خامساً: منهج محاسبة التكاليف

يميل المحاسبون بالفطرة إلى جمع الفواتير لتقدير قيمة البيانات. وقد بدأ نظام الحسابات القومية الجديد للأمم المتحدة بالفعل في احتساب مجموعات البيانات المُشترَكة كأصول. لكن المشكلة أن معظم البيانات ليست مُشترَكة، بل تتم مقايضتها. يدفع المستهلكون ثمنها عبر المعلومات عندما يشترون السلع أو يستخدمون الخدمات الرقمية. هذه الخصومات الضمنية لا تظهر في الدفاتر. ولكي تكون المحاسبة دقيقة، يجب تقدير قيمة الخصومات المضافة على كل عملية شراء بهدف تشجيع المزيد من المعاملات وكشف المزيد من البيانات. هذا أبسط المناهج نظرياً وأصعبها عملياً، لأنه يتطلب رؤية صفقات بيانات لم يتم تفصيلها مطلقاً. لكن فصل سعر المنتج عن سعر استخدام بيانات المعاملة سيجعل محاسبة الكلفة ممكنة.

نحو القياس الكمي

تصف هذه المناهج الخمسة فئة من الأصول غير المرئية. كل منها يلتقط جانباً من قيمة البيانات: العمالة المكرسة لها، الإيرادات الناتجة عنها، دقة القرارات، سعرها السوقي، أو كلفتها الضمنية. لا يوجد منهج واحد شامل أو صالح دائماً، فالقياس غالباً غير كامل. لكن لصنع سياسات جيدة واتخاذ قرارات مناسبة، يجب أن ننتقل بالبيانات من عالم الحدس إلى عالم القياس الكمي. ولحين حدوث ذلك، سيظل الاقتصاد يعمل معتمداً على مورد لا نعرف ثمنه الحقيقي، وباستطاعة وادي السيليكون استغلال قيمته بحرية.

المصدر: Finance & Development, December 2025, "the Hidden Price Of data"

البيانات. لكن هذا النوع ليس عينة ممثلة للبيانات الاقتصادية المهمة. فمعظم الشركات لن تباع بياناتها الأكثر قيمة لأنها ضرورية لميزتها التنافسية. لكن بالنسبة للبيانات المتاحة في تلك الأسواق، فإن السعر يُشكل إشارة قوية وراسخة للقيمة.

ثانياً: منهج الإيرادات

يعامل هذا المنهج البيانات كأصل إنتاجي آخر: قيمتها تُقدَّر بناءً على الإيرادات الإضافية التي تولدها. هذا يتطلب سؤالاً افتراضياً: ماذا لو لم تكن لدى الشركة بعض البيانات؟ هذا المنهج يتطلب نماذج تتنبأ بالأرباح في غياب البيانات. في التمويل، هذا ممكن لأننا نعلم أن المستثمرين يستخدمون البيانات لشراء الأصول التي ستولد عوائد عالية. أما في مجالات أخرى، فقد تكون للبيانات استخدامات متعددة يصعب قياسها.

ثالثاً: منهج المدخلات التكميلية

طريقة لتقدير قيمة مخزون البيانات لدى الشركة هي النظر إلى الموارد التي تخصصها لإدارة تلك البيانات واستغلالها. البيانات لا تنتج قيمة بمفردها؛ إنها تصبح منتجة عندما تقتزن بالناس والأدوات. فإذا عرفنا حجم العمل والحوسبة التي تستخدمها الشركة لمعالجة البيانات، وكلفتها، يمكننا استنتاج القيمة الضمنية لمخزون البيانات التي تجعل هذا الإنفاق مجدياً. إنها طريقة غير مباشرة، لكن الدليل الأكيد على قيمة شيء ما هو حين تدفع الشركات أموالاً حقيقية لاستخدامه.

رابعاً: منهج السلوك المرتبط

إذا كانت البيانات تحسّن القرارات، فيجب أن يظهر ذلك في التوافق بين ما يفعله الناس والعائد الناتج عن تلك الأفعال. يمكن للاقتصاديين قياس هذا الارتباط لتقدير حجم المعلومات التي كان يمتلكها صنّاع القرار. في الأسواق الاستهلاكية، قد يعني ذلك قياس دقة التوصيات مقارنة





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : +961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

